الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
13 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59706 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (A/60/111 و-A/60/308)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (A/60/81-E/2005/68)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر** (A/60/75, A/60/287 and A/C.2/60/2)

١- **السيد تشادوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قدم تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/81-E/2005/68) وقال إن الجهود قد بذلت للوصول إلى نهج موجه نحو النتائج في ذلك التقرير الذي قام بتقدير التقدم في تنفيذ برنامج بروكسل على أساس ٣٠ هدفا إنمائيا اشتملت على جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن التقدم ظهر في المصفوفة الواردة في الوثيقة E/2005/CRP.7 التي صدرت أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٥. كما أوضح أن التقرير قام بتقييم السياسات والتدابير التي اتفقت عليها أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية في سبعة مجالات مترابطة فيما بينها. وأضاف أن مبدأ الشراكة كان عنصرا متمما لبرنامج بروكسل. وقال إن رغم أن أقل البلدان نموا هي المسؤول الأساسي عن تصميم وتنفيذ استراتيجاتها للتنمية، فإن أي مكاسب ملموسة لن تتحقق إلا عن طريق الشراكة الحقيقية.

٢- واستطرد قائلا إنه من أجل تحقيق الهدف الخاص بالفقر والجوع، فإن أقل البلدان نموا سوف تحتاج إلى أن تنمو بمعدل سنوي لا يقل عن ٧ في المائة، مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة سنويا. وبين أنه في عام ٢٠٠٣ كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ٥ في المائة، بينما كان معدل الاستثمار ٢٢ في المائة، ولكن ١١ بلدا فقط وصلت إلى الهدف المحدد وهو ٧ في المائة، مع وصول ٧ بلدان إلى معدل الـ ٢٥ في المائة. ولكن انتشار الفقر ظل مرتفعا، حيث بلغ نحو ٤٣ في المائة. بل إن التحدي الذي يواجه جهود الحد من الفقر هو تحد مخيف مع توقع زيادة كبيرة في نمو سكان العالم.

٣- ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص لضعف أقل البلدان نموا، التي يمر بعضها بحالات صراع، أو خرج من الصراعات، أو أنه منشأ أو ملاذ للاجئين والمشردين في الداخل، أو متضرر جغرافيا مثل البلدان غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة.

٤- واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام قد حدد مشكلات الملكية القطرية، ونقص القدرة، ونقص الموارد المالية، باعتبارها العقبات الثلاث الرئيسية أمام تنفيذ برنامج بروكسل. وأوصى التقرير بصياغة استراتيجيات وطنية جريئة للتنمية تحدد الأولويات بوضوح وتدعو الجهات المانحة إلى أن تنسق مساعداتها مع هذه الاستراتيجيات الإنمائية، وأن تفي بالتزاماتها، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون، والتجارة. كما أوصى التقرير بأن

يدمج شركاء التنمية برنامج بروكسل في سياساتهم وبرامجهم للتنمية.

٥- ومضى يقول إن الاستعداد لإجراء استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج بروكسل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ قد بدأ بحماس. فقد عقدت بالفعل مشاورتان مشتركتان بين الوكالات لحشد وتنسيق الجهود التحضيرية لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج. ولاشك أن أي قرار مبكر من جانب الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن طرائق استعراض السنوات الخمس هذا، سوف تدفع بالعملية التحضيرية، التي تشمل استعراضات قطرية وإقليمية وقطاعية، التي ستتوافر نتائجها للاستعراض العالمي في عام ٢٠٠٦. وحث بشدة أقل البلدان نموا على أن تجري استعراضاتها القطرية في موعد أقصاه منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، ضمانا لنجاح الاستعراض الشامل.

٦- ومضى يقول إن هناك تطورات إيجابية تبشر بالخير لأقل البلدان نموا. فالمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها في ٢٠٠٤ زادت بنسبة ٢٥ في المائة عن السنة السابقة. كما أن التزام الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى النسبة المقررة لهذه المساعدات وهي ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، مع الوصول مؤقتا إلى هدف ٠,٥٦ في المائة في عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، سوف تعزز كلها بلاشك تحقيق أهداف برنامج بروكسل. كما أن تنفيذ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقرار مجموعة الثمانية بإلغاء الدين الخارجي لـ ١٨ بلدا من البلدان المثقلة بالديون هو خطوة تستحق الترحيب وتتطلب مواصلة توسيعها من حيث حجمها ومن حيث عدد أقل البلدان نموا التي تشملها. وقال إن الاهتمام الخاص من جانب قمة مجموعة الدول الثمانية بحاجة منتجات أقل البلدان نموا للدخول إلى الأسواق بصورة شاملة وباحتياجات قدراتها الإنمائية، أمر مشجع بشكل خاص، وكذلك الاهتمام الذي حظيت به هذه البلدان في المنتديات الأخيرة الرفيعة المستوى. وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعطى دعما قويا لقضية أقل البلدان نموا، ولتنفيذ برنامج بروكسل، لاسيما الهدف المحدد للمعونة الرسمية للتنمية.

٧- وبعد ذلك قدم تقرير الأمين العام بشأن البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال (A/60/287) وقال إن برنامج عمل آلماتي بدأ تنفيذه بخطى حماسية، حيث يظهر جميع الأطراف التزامهم القوي بمتابعته بصورة فعالة. وأضاف أن تقدما ملموسا قد حدث في عملية التنسيق في المشاركة الواسعة لمنظمات الأمم المتحدة، والمشاركة الإيجابية من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ودعم المؤسسات المالية الدولية، وقيام البلدان النامية غير الساحلية بإرساء قاعدة مشتركة لإندماجها الفعال في نظام التجارة الدولية باعتبارها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وأضاف أن تقرير الأمين العام يعطي صورة تفصيلية للتدابير المحددة التي اتخذت في خمسة مجالات من المجالات ذات الأولوية في برنامج آلماتي ويعطي أيضا تحليلا موجزا للوضع الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للبلدان النامية غير الساحلية.

٨- ومضى قائلا إن الحالة الاقتصادية للبلدان المعنية تكشف عن تأثير سلبي لمواقعها الجغرافية على مستوى التنمية فيها وعلى قدرتها على الحد من الفقر. فالبلدان النامية غير الساحلية مازالت مهمشة، كما يتبين من النمو السنوي البطئ لنصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان ١,٥ في المائة عام ٢٠٠٣ مقابل ٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٠. فبعدها عن الأسواق الرئيسية وعدم كفاية شبكات النقل العابر، يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب. وأوضح أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

النامية وضعت ونفذت إصلاحات في سياسات العبور بهدف تيسير عمليات النقل العابر، بحيث تقلل تكاليف النقل وتزيد من فرص صادراتها السلعية على المنافسة. وأوضح أيضا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد لعبت دورا حفازا في هذا المجال. وأن إقامة بنى أساسية للنقل تتسم بالكفاءة ويمكن الاعتماد عليها كانت مجالا رئيسيا آخر يستحق التركيز، إذ أن نقص خدمات السكك الحديدية التي يمكن الاعتماد عليها ينال بشدة من القدرة على المنافسة في التجارة الدولية.

٩- وفيما يتعلق بالتجارة وتيسيرها، أشار إلى أن عددا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية. وأن من بين العوامل الأخرى التي تؤثر على قدرتها على المنافسة والمشاركة في التجارة الدولية هي ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية، بسبب موقعها الجغرافي. ففي عام ٢٠٠٣، كان نصيب البلدان النامية غير الساحلية في الصادرات والواردات العالمية ٠,٥٧ في المائة و٠,٦٤ في المائة على التوالي. وأعلن أن الاجتماع الوزراي للمسؤولين عن التجارة الذي عقد في باراغواي في آب/أغسطس ٢٠٠٥ أشار إلى رغبة البلدان النامية غير الساحلية إلى تشكيل مجموعة منظمة لتعزيز قدرتها الجماعية على المساومة في المفاوضات التجارية الدولية. واستطرد قائلا إنه طبقا لما جاء في برنامج العمل، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لمثل هذه الاحتياجات الخاصة في المفاوضات الدائرة حول الدخول إلى الأسواق وتيسير التجارة. ففي عام ٢٠٠٣، كان هناك ارتفاع بنسبة ١٣ في المائة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية عنه في عام ٢٠٠٢. وقد خصص ٢,٤ في المائة تقريبا من هذه المساعدة للبنية الأساسية للنقل والاتصالات. كما أن البلدان النامية غير الساحلية سوف تستفيد من الالتزامات الأخيرة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامات الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة الثمانية، بالإضافة إلى أن التقرير أورد عددا من تدابير الدعم الخاصة التي اتخذتها الجهات المانحة والمؤسسات الدولية المالية ومؤسسات التنمية.

١٠- وأردف قائلا إن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية قدمت موارد وخبرات ودعما تقنيا بأحجام هائلة، وأن من أهم إنجازات عام ٢٠٠٥، تعميق الشراكة العالمية وإقامة علاقات عمل مع عدد من المؤسسات الإنمائية ومؤسسات التكامل الإقليمي في هذا الميدان.

١١- واختتم كلمته قائلا إن مكتبه ملتزم بمساندة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على معوقاتها الجغرافية من خلال زيادة مشاركتها في التجارة العالمية وفي حربها الدائرة ضد الفقر. ففي المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادة العالم من جديد التزامهم بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية من خلال التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل آلماتي، وطالبوا الأمانة بأن تواصل جهودها لوضع مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التقدم في هذا المجال.

١٢- **السيدة هونبيدجي** (بنن): لاحظت أن نتائج المصفوفة الواردة في الوثيقة E/2005/CPR.7 تستجيب للطلبات الملحة من جانب أقل البلدان نموا. ولكن الوثيقة سوف تحتاج بالطبع إلى مزيد من التنقيح، وإن كانت الحاجة إلى مثل هذه البيانات واضحة للغاية. وتساءلت عن الكيفية التي تم بها التقييم، وما هي الخطط لتحسين الوثيقة في المستقبل، وتحديدا، ما معنى مصطلح ''off track'' في عمود التقديرات.

١٣- **السيد تشودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة): وافق على أن المصفوفة بحاجة إلى مزيد من التنقيح والتحسين والاستكمال. وأوضح أن مصطلح ''off track'' يعني عدم تحقيق تقدم كاف في هذا المجال بالذات حتى يمكن الوصول إلى الأهداف المقررة

في برنامج عمل بروكسل، وأن الأمر بحاجة إلى المزيد من الجهد.

١٤- **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): تساءل عن كيفية مساهمة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في تنفيذ برنامج عمل بروكسل واستعراض منتصف المدة.

١٥- **السيد تشودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن نتيجة مؤتمر القمة العالمي أوضحت التزاما سياسيا قويا بمساعدة مجموعات البلدان الضعيفة، وأن مكتبه يعمل الآن في تحديد إجراءات معينة لتعزيز هذا الالتزام. وأضاف أن الاستعدادات لاستعراض منتصف المدة الشامل وغيره من الأحداث الدولية الرئيسية، سوف تتيح المزيد من الفرص لتعزيز التزام قادة العالم، وأقل البلدان نموا، وشركائها في التنمية، بتنفيذ الأهداف المتفق عليها.

١٦- **السيد بوفا** (باراغواي): سأل عن كيفية تشجيع المؤسسات المالية الدولية على النظر في الحاجة إلى تحسين البنى الأساسية ووسائل النقل.

١٧- **السيد تشودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة): أثنى على حكومة باراغواي لقيادتها لتشجيع الاهتمامات بالبلدان غير الساحلية وعلى استضافتها لاجتماع الوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. وقال إن منظمات الأمم المتحدة وعدد من الهيئات المتعددة الأطراف تابعت بحماس الأهداف والأولويات التي جاءت في برنامج عمل آلماتي. وأوضح أن الرد الإيجابي من جانب المؤسسات المالية، لاسيما فيما يتعلق بالأولوية الخاصة التي أعطتها لتخصيص الموارد لقطاع النقل، يبشر بالخير في تنفيذ برنامج آلماتي. واختتم كلمته قائلا إنه من الحكمة مواصلة تطوير العلاقة مع هذه المؤسسات واغتنام كل فرصة لإبراز احتياجات البلدان النامية غير الساحلية، من أجل استغلال الزخم الذي تحقق منذ إقرار البرنامج.

١٨- **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وتساءل عما إذا كان مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة لديه عدد كاف من الموظفين للقيام بمهامه.

١٩- **السيد تشودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن المكتب صغير، ولكن ذلك لن يعوقه بالضرورة عن دوره. فحتى هذه اللحظة كان المكتب منتجا. فاعتماد برنامج عمل آلماتي في عام ٢٠٠٣ نشط أعماله نيابة عن المجموعات المعنية، وأن المكتب يسعده أن يزيد عدد موظفيه مع زيادة أعماله. وأوضح أن قطاع النقل، على سبيل المثال، قد حظي بأولوية. واختتم كلمته قائلا إن مكتبه سوف يواصل بالطبع التشاور مع رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، ومع هذه البلدان نفسها.

٢٠- **السيدة ميلس** (جامايكا): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/81-E/2005/68) يشير إلى أنه رغم التقدم الملموس من جانب بعض أقل البلدان نموا، فإن أهداف برنامج عمل بروكسل لم تتحقق. فهناك حاجة واضحة، كما لوحظ في الفقرة ٧١ من التقرير، إلى تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. وأن على البلدان المتقدمة أن تصل إلى الهدف المحدد وهو ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن، كما أن

على جميع شركاء التنمية أو يوفقوا بين دعمهم وبين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لهذه البلدان.

٢١- واستطردت قائلة إن الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية سيتيح فرصة مهمة لعمل حقيقي لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا في نظام التجارة المتعددة الأطراف. ودعت إلى إيلاء اهتمام خاص بدخول جميع المنتجات التي منشؤها هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة دون رسوم ودون حصص، وإلى ضمان أن يتخلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية المفاوضات التي ستجري في الاجتماع ونتيجته النهائية. وفي هذا الصدد، فالأرجح أن يدعم المجتمع الدولي أي تدابير ومبادرات تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، وأن يسرع بنموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. كما أنه من المهم الإسراع بعملية انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، حتى تتحقق العالمية لهذه المنظمة.

٢٢- وأردفت تقول إن على الأمم المتحدة دور حاسم ينبغي أن تقوم به في تعزيز أهداف برنامج عمل بروكسل، بقياس مدى التقدم في عمليات التخطيط، وصنع السياسات، والإصلاح المؤسسي، وتعبئة الموارد. فمجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة وتنفيذ هذه النتائج، وتتطلعان إلى الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأوضحت أن على الأمين العام أن يتشاور مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وجميع أصحاب المصلحة من ذوي الصلة بغرض مساعدة أقل البلدان نموا في إعداد وجهات نظرها على الصعيدين القطري والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن على التقرير المرحلي السنوي أن يركز بصورة أكبر على النتائج والأداء والتحليلات، حتى يمكن تقدير التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية، على أساس عملي.

٢٣- ومضت تقول إن برنامج عمل آلماتي أعطى إطاراً تمس إليه الحاجة للشراكة، من أجل إقامة نظم كفؤة للنقل العابر في أقل البلدان نموا، التي تواجه مشكلات صعبة بسبب عزلتها وبسبب عدم إطلالها على البحار. وقالت إنه في الوقت الذي ترحب فيه بالاستعراض الشامل الذي أشار إليه تقرير الأمين العام (A/60/287)، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فتخفيض تكاليف المعاملات وإنشاء شبكات نقل تتسم بالكفاءة سوف يحتاجان إلى تعاون وتعاضد أوثق وأكثر فعالية على جميع الأصعدة، وأن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد بناء على ذلك التوصية الواردة في الفقرة ٧٤ من التقرير، بأن تكثف منظمات الأمم المتحدة من جهودها لوضع منهجية لقياس مدى التقدم في إقامة شبكات كفؤة للنقل العابر.

٢٤- وواصلت حديثها قائلة إن على البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية أن تساهم، سواء عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية أو عن طريق المساهمات في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتسهيل متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شواغل البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تعالج بصورة كاملة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، بغرض إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر استجابة لشواغل واحتياجات هذه البلدان، كما قيل في منتدى أسونشيون التابع لجولة الدوحة للتنمية. وأخيرا، طلبت مجموعة الـ ٧٧ والصين من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة أن يواصل تعبئة

وتنسيق الدعم والموارد الدوليين، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات شاملة لاستقطاب التأييد نيابة عن هذه البلدان.

٢٥- **السيد طومسون** (المملكة المتحدة): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعن بلغاريا ورومانيا اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتركيا وكرواتيا المرشحتين للانضمام إلى الاتحاد، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية صربيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا، فقال إنه نظرا لأن رئاسة الاتحاد الأوروبي والممثل الدائم للمفوضية الأوروبية قد ألقيا بيانين مؤخرا عن البلدان النامية غير الساحلية في اجتماع المؤتمر الوزاري السنوي الثالث بشأن البلدان النامية غير الساحلية، واللذين وزعت نسخ منهما، فإنه سيركز في ملاحظاته على أقل البلدان نموا.

٢٦- وأردف أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل عضو من أعضاء مجموعة أقل البلدان نموا، ومع المجموعة ككل. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي، بعد أن استضاف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في عام ٢٠٠١، قد التزم بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأوضح أن إعادة التأكيد مؤخرا على الأهداف الإنمائية للألفية يرسي قاعدة متينة يمكن أن تقوم فوقها بيئة عالمية تفضي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وأكثرها ضعفا.

٢٧- وأعلن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/81-E/2005/68) والجهود التي بذلت لجعل البرنامج أكثر توجها نحو النتائج وأكثر ميلا إلى التحليل. وفيما يتعلق بالالتزام رقم ٥ من برنامج عمل بروكسل، فإن الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن جولة التنمية في الدوحة يمكن أن تصل إلى نهاية مبكرة وناجحة في جميع الميادين التي جرت المفاوضات حولها، لاسيما وأن جدول أعمالها الواسع والمناصر للتنمية جمع بين تحرير التجارة وبين وضع القواعد والمعونة التكميلية للتجارة والمساعدات المتعلقة بالتجارة.

٢٨- ومضى يقول إن التجارة تساهم في أغلب الأحيان في النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر، ولكن هذه النتيجة ليست تلقائية أو فورية أو مباشرة، بل إنه يصعب قياسها في بعض الأحيان. وأوضح أن الاندماج في نظام التجارة المتعددة الأطراف يمكن أن يتيح فرصا كبيرة، ولكن تحقيق النمو سوف يعتمد أيضا على السياسات والقرارات التي تتخذها البلدان النامية نفسها. وأوضح أنه في الوقت الذي يمكن أن تساعد فيه الجهات المانحة وبعض الصكوك مثل الإطار المتكامل للمساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة، فإن الالتزام الحقيقي من جانب أقل البلدان نموا أمر ضروري من أجل إدماج التجارة في استراتيجيات التنمية. واعترف بأن المعاملة التفضيلية في الدخول إلى الأسواق لها أهميتها الخاصة بالنسبة لأكثر البلدان فقرا، وأن الاتحاد الأوروبي مازال في هذا الإطار يتيح أكثر الأسواق أهمية وانفتاحا أمام صادرات البلدان النامية من مختلف أنحاء العالم. وأضاف أنه منذ عام ٢٠٠١، أتاحت مبادرة "كل شئ عدا الأسلحة" الفرصة أمام جميع الصادرات من أقل البلدان نموا للدخول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يحث البلدان المتقدمة الأخرى والبلدان النامية الأكثر تقدما أن تفعل الشئ نفسه، معربا عن الأمل في أن يتحقق هذا الالتزام في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٢٩- وفي إشارة منه إلى الالتزام السابع، قال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم معونة أكثر وأفضل، وأن يلغي ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عندما تصل إلى نقاط الإنجاز. كما أنه يعترف بقيمة الموارد المبتكرة للتمويل من أجل

المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أنه في الوقت الحاضر فإن أغلب البلدان التي فاقت الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأنه في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥ قرر الاتحاد وضع هدف جماعي جديد هو ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وتعهد بالوصول إلى ٠,٧ في المائة كهدف بحلول عام ٢٠١٥، مع تخصيص مستويات كبيرة لأقل البلدان نموا. وأوضح أن هذا الاتفاق الهام سوف يضاعف المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠. وأضاف أنه من المهم ملاحظة أن الموارد ينبغي أيضا أن تحشد على المستوى القطري داخل أقل البلدان نموا، عن طريق خلق آليات مناسبة للضرائب مثلا. فالجهود التي تبذلها هذه البلدان لها أهميتها في خلق الظروف اللازمة لتدفق رؤوس الأموال الخاصة.

٣٠- وفيما يتعلق بالالتزام رقم ٢، قال إن الاتحاد الأوروبي مازال يعتقد بأن الإدارة السليمة ضرورية للتنمية المستدامة، مرحبا بالخطوات التي اتخذها عدد من أقل البلدان نموا لتعديل دساتيره من أجل تعزيز العمليات الديمقراطية. كما يرحب بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جانب ستة من أقل البلدان نموا في المؤسسات الديمقراطية المستقرة ضرورية للنمو الاقتصادي المستدام وللقضاء على الفقر، وكذلك السلام، والأمن، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والالتزام المبدئي بمجتمعات تقوم على العدل والديمقراطية.

٣١- واستطرد قائلا إنه رغم أن المجتمع الدولي يسير بالتأكيد على الطريق نحو التنمية العالمية، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. فمن المهم التذكير بأن التقرير يدعو شركاء التنمية إلى إدماج مبادئ برنامج عمل بروكسل في سياساتهم واستراتيجياتهم وبرامجهم الإنمائية.

٣٢- وأخيرا، قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الملموس الذي حدث في الرأس الأخضر في السنوات الأخيرة للخروج من مجموعة أقل البلدان نموا، وأنه يقدر جهودها للتشاور مع أصحاب المصلحة على المستوى القطري، ويتطلع إلى معرفة المزيد عن استراتيجياتها الانتقالية.

٣٣- **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث بصفته رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، قائلا إن المجموعة تؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/287)، وتنضم إلى بيان جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن مجموعته راضية بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل آلماتي، وبالأخص للجهود الفائقة التي بذلها أصحاب المصلحة لترجمة أولويات البرنامج الخمس إلى عمل. وأعلن أن البلدان النامية غير الساحلية تتعاون مع جيرانها من بلدان المرور العابر، بهدف تحسين سياسات العبور وإقامة شبكات كفؤة للنقل العابر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بمساعدة من الجهات المانحة، وشركاء التنمية.

٣٤- وقال إنه مع ذلك، فإن هذه ليست سوى البداية لرحلة طويلة. فإقامة شبكات كفؤة للنقل العابر يتطلب تعزيز المشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم القطاع الخاص. وبالتالي، فلابد من إدماج مبادئ برنامج عمل آلماتي في الاستراتيجيات وبرامج العمل، وخلق وعي أكبر بهذا البرنامج على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار، فإن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال، وبالأخص بأن تساهم بسخاء في الصندوق الاستئماني.

٣٥- وأردف قائلا إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ترحب بالبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى

حول دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل آلماتي، الذي ركز على أهمية وضع مؤشرات مشتركة لرصد مدى التقدم في إقامة شبكات كفؤة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ودعت إلى مبادرات جديدة في مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقال إن على مكتب الممثل السامي أن يواصل تعبئة وتنسيق الدعم الدولي وأن يقوم باستقطاب التأييد ورصد التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل آلماتي، طبقا لولايته. ودعا إلى تعزيز المكتب بناء على ذلك.

٣٦- وبالإشارة إلى الأولوية رقم ٣ في برنامج عمل آلماتي، قال إن برنامج أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية يمثل موقف مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بجولة التجارة التي ستستأنف في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وأوضح أن من بين الجوانب التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة: تيسير التجارة، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والزراعة، والدخول إلى الأسواق غير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والانضمام إلى المنظمة، والتعاون التقني، وبناء القدرات. وقال إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، التي تقوم باراغواي بدور المنسق فيها قررت إتباع استراتيجية تهدف إلى التغلب على الصعاب وتحسين قدرتها على التنافس في نظام التجارة. وأضاف أن المجموعة تحث مكتب الممثل السامي على التوسع في التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بغرض مساعدتها في متابعة هذه الاستراتيجية.

٣٧- وطالب بضرورة إيلاء اهتمام خاص للمنتجات المهمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، كما طالب بذلك برنامج عمل آلماتي، وتوافق آراء ساوباولو، ومختلف قرارات الجمعية العامة. وأضاف أن على منظمة التجارة العالمية أن تنظر في المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة وأن تتولى صياغة استجابات لهذه المسائل من أجل تيسير الإندماج الكامل لهذه البلدان في نظام التجارة المتعددة الأطراف، طبقا لبرنامج عمل الدوحة. كما أنه ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٣٨- واعترف بأن البلدان النامية غير الساحلية لن تستطيع بمفردها الوفاء بالتزاماتها الدولية. وبالتالي فإنها تأمل في زيادة الدعم المقدم لها — سواء في شكل مساعدة إنمائية رسمية من مجتمع المانحين أو من التعاون فيما بين بلدان الجنوب — لمساعدتها هي وبلدان المرور العابر النامية في سعيها لبناء قدراتها البشرية والمؤسسية، من أجل إقامة شبكات كفؤة للنقل العابر ولتيسير التجارة، وكذلك تشجيع عملية تنويع صادراتها.

٣٩- **السيدة هونغوبيجي** (بنن): تحدثت نيابة عن مكتب التنسيق لأقل البلدان نموا، قائلة إنه لم يتحقق شئ حتى الآن، وبالتالي فإن الاستعراض العالمي الشامل في عام ٢٠٠٦ سيكون بالغ الأهمية، لأنه سيتيح الفرصة لمعرفة التعديلات الضرورية لضمان تنفيذ الالتزامات المعلنة في برنامج بروكسل.

٤٠- ودعت إلى أن يأخذ الاستعراض العالمي شكل اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على أن يسبقه اجتماع للخبراء لمدة خمسة أيام. كما دعت إلى عقد اجتماعات إقليمية لتعزيز آليات التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقالت إن نتائج هذه الاجتماعات سوف ترسي قاعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يقيم عليها سلسلة من التدابير الخاصة لتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في برنامج العمل. وفي نفس الوقت، فإن على البلدان النامية نفسها أن تجري استعراضات قطرية لتقييم مدى التقدم المحرز في

المشكلات التي تواجهها. كما أن على وكالات الأمم المتحدة أن تجري تقييمات قطاعية لتنفيذ برنامج العمل، بمشاركة نقاط الوصل في أقل البلدان نموا. وبناء على ذلك، فإن الأمين العام مطالب بتعبئة الموارد المالية اللازمة بضمان المشاركة الضرورية.

٤١- **السيد مايما** (ليسوتو): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي قائلا إن هناك عوامل تقوض جهود الجماعة وتصيبها بالإحباط، مثل انخفاض مستويات النمو الاقتصادي والصعوبات التي تواجه اندماجها في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والآثار الواسعة للأمراض المعدية.

٤٢- وأضاف أن برنامج عمل بروكسل يعطي إطارا عالميا لأقل البلدان نموا في مساعيها لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتنمية مستدامة، والقضاء على الفقر، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج أمر ملح. وأوضح أن هذه البلدان تفتقر إلى القدرات المالية والبشرية والمؤسسية لكي ترد على تحديات التنمية التي تواجهها، وأنه إذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه، فالمتوقع أن يزداد عدد الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع بأكثر من ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وأعلن أنه في حين أن هذه البلدان هي المسؤول الأول عن التنيمة فيها، فلابد للمجتمع الدولي، بما فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن يقدم الدعم الذي تشتد حاجتها إليه.

٤٣- ومضى يقول إن أفريقيا الجنوبية مازالت تعاني من عبء الدين الذي يثقل كاهلها ويؤثر على قدرتها على تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن بعض الأعضاء ينفق على خدمة الدين أكثر مما ينفق على القطاعات الاجتماعية الرئيسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي فإن الحل الوحيد الدائم هو إلغاء ديون أقل البلدان نموا. ودعا إلى وضع إطار بصورة عادلة بتنفيذ اقتراح مجموعة الثمانية بإلغاء ديون بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإيجاد حل لأعباء ديون غيرها من أقل البلدان نموا في الإقليم.

٤٤- وأردف قائلا إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد بشدة الاستعراض العالمي الشامل لبرنامج عمل بروكسل المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦، والذي ينبغي أن يعالج الصعوبات والتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعة الإنمائية تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج عمل آلماتي بالكامل. وأنشأت مديرية للبنية الأساسية والخدمات من أجل تسهيل عملية التنفيذ على المستوى الإقليمي.

٤٥- **السيد تشادهوري** (بنغلاديش): قال إنه في إطار برنامج عمل بروكسل، لابد أن يكون هناك حيزا كافيا للسياسات أمام البلدان النامية لكي تضع استراتيجياتها الخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية الأخرى. ففي حين أن التنمية هي مسؤولية قطرية بالأساس، فإن على المجتمع الدولي أن يقدم المساندة العالمية والبيئة الملائمة.

٤٦- وأضاف أن الديمقراطية قد غرست جذورها في بنغلاديش. فقد أقامت الحكومة آليات لمكافحة الفساد، وإن كان التركيز الفوري كان على إيجاد موارد مالية لتشغيل المؤسسات الاشرافية. وقال إن المبادرات المحلية لتخفيف وطأة الفقر تحتاج أيضا إلى دعمها من المساعدات المالية والتقنية من شركاء التنمية. وأعلن أن بنغلاديش حققت تقدما كبيرا في قطاعاتها الاجتماعية — الاقتصادية، واستطاعت أن تقلل عدد الفقراء بصورة ملموسة، ومع ذلك، فإنها بحاجة إلى تحسين ظروف ٢٠ مليونا آخرين خلال السنوات العشر المقبلة لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

٤٧- وأشار إلى أن التجارة محرك قوي للنمو، ولكنه أعرب عن أسفه لأن نصيب ٥٠ من أقل البلدان نموا في التجارة العالمية مازال يتراجع. وقال إنه لابد للمجتمع الدولي أن يتخذ سلسلة من التدابير العاجلة لتغير هذا الاتجاه وأن يسمح بالدخول إلي الأسواق بصورة ملموسة. وأوضح أن الموارد المالية هي أهم عنصر منفرد في تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. وحث البلدان النامية على المساهمة بنسبة ٠,٤٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيها كمساعدة رسمية للتنمية إلى أقل البلدان نموا، كما طالب بتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة رشيدة دون دوافع سياسية. وقال إنه بالإضافة إلى ذلك، فإن المعونة أكثر ما تكون تأثيرا عندما تدخل كدعم مباشر في الميزانية للمشروعات الإنمائية المصممة محليا.

٤٨- ومضى قائلا إن الإدارة الاقتصادية العالمية والتركيبة المالية بحاجة إلى حيوية جديدة لضمان اتساقها وتماسكها، مع ضرورة تعزيز صوت ومشاركة أقل البلدان نموا في صناعة القرارات الاقتصادية الدولية.

٤٩- وأردف قائلا إن التعرض للكوارث الطبيعية وتأثيرات التغيرات المناخية، يأتيان ضمن السمات الأخرى في أقل البلدان نموا. وقال إن على المجتمع الدولي أن يمنح المساعدات التقنية والمالية اللازمة لتخفيف تأثير مثل هذه الكوارث، والمساعدة في عمليات إعادة البناء. واختتم كلمته قائلا إن الدين الخارجي يمثل هو الآخر عبئا ثقيلا على أقل البلدن نموا، وأن على المجتمع الدولي أن ينظر في تدابير لألغاء هذا الدين.

٥٠- **السيد علييف** (أذربيجان): تحدث أيضا نيابة عن جورجيا وتركيا قائلا إن البلدان الثلاثة ملتزمة بوضع شبكة كفؤة للنقل العابر في المنطقة تنفيذا لبرنامج عمل آلماتي، من أجل كفالة التنمية المستدامة والأمن في منطقة جنوب القوقاز، وفي أوراسيا ككل.

٥١- وأعلن أن البنية الأساسية للنقل تشهد تحسنا على طول الطريق بين أوروبا والقوقاز وآسيا، على أساس إحياء طريق الحرير التاريخي، وأنه تم بالفعل التوقيع مؤخرا على إعلان مشترك لمشروع ربط بالسكك الحديدية، سوف يلعب دورا رئيسيا في عملية التكامل مع شبكة السكك الحديدية عبر أوروبا. وقال إن مشاركة المؤسسات الإقليمية والدولية وغيرها من المستثمرين المهتمين بتشجيع المشروع وتمويله، لها أهميتها البالغة.

٥٢- ثم تحدث بعد ذلك كممثل لأذربيجان، فقال إن استغلال بلده لإمكانياتها في المرور العابر، لاسيما استعادة "طريق الحرير العظيم" ليس مجرد أولوية في تنمية شبكة النقل، وإنما هو أيضا عامل للنمو الاقتصادي. فالاتفاق الأساسي المتعدد الأطراف المتعلق بالنقل الدولي لإقامة ممر النقل: أوروبا - القوقاز - آسيا ساهم في نمو حجم الشحنات عبر هذا الطريق. وأوضح أن المسائل المتعلقة بتشجيع وخلق الظروف الملائمة للنقل واضحة في القاعدة التشريعية والوثائق المعيارية. وأضاف إلى ذلك أن أذربيجان قد انضمت إلى اتفاقية كيوتو المنقحة (الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية) وهي تشجع الآن سياسات لتنفيذها.

٥٣- ومضى يقول إن هناك العديد من مشروعات الطرق السريعة وضعت في السنوات الأخيرة، وأن العمل يجري في خطوط النفط والموانئ والمطارات الدولية. كما أصبح هناك نظام وطني آلي لجوازات السفر، قلل كثيرا من الوقت الذي ينفق في مراقبة الجوازات، مع زيادة موثوقيتها. كما أنشئت نقاط إقامة مؤقتة في الجزء الجنوبي من البلاد لحماية حقوق

اللاجئين الذين يعبرون حدود الدولة، ومن المقرر بناء نقاط مماثلة في الجزء الشمالي من البلاد.

٥٤- وأعلن ترحيب أذربيجان بتحليل تأثير العوامل الجغرافية على الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان غير الساحلية، مؤيدا النتائج التي تم التوصل إليها. وقال إن تطبيق منهاج أسونسيون لجولة الدوحة للتنمية يمثل رؤية واضحة بشأن كيفية التغلب على التهميش. فبنود المنهاج ينبغي أن تراعى في أي مفاوضات قادمة لمنظمة التجارة العالمية، لكي تصبح أبعاد التنمية في جولة الدوحة حقيقة واقعة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٥٥- **السيد ياو** وينغلونغ (الصين): قال إن أغلب بلدان مجموعة أقل البلدان نموا تواجه صعوبات في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ففي الوقت الذي زادت فيه أعباء ديونها، لم تزد المعونة الإنمائية الرسمية إلا قليلا جدا. وأضاف أنه نظرا لمحدودية القدرة الإنتاجية لهذه البلدان، فإنها تعجز عن الاستفادة الكاملة من مختلف الترتيبات التفضيلية لدخول الأسواق. وبالتالي، فإنها تحتاج إلى مساندة المجتمع الدولي في بناء قدراتها البشرية والمؤسسية، وتعبئة الموارد الإنمائية فيها، وتحسين قدرتها على الإنتاج والتوريد. كما أن الأمر بحاجة عاجلة إلى زيادة المعونة الرسمية للتنمية وتخفيف الديون. فالتجارة هي المحرك لتنمية أقل البلدان نموا، وإن كان الأمر بحاجة أيضا إلى المساعدة التقنية لبناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة. كما ينبغي للبلدان المتقدمة أن تسعى إلى تحسين بيئة التجارة الخارجية لهذه البلدان، وأن تزيد من إمكانيات دخولها إلى أسواقها.

٥٦- واستطرد قائلا إن الحكومة الصينية ظلت لعدة سنوات تقدم المساعدة إلى أقل البلدان نموا، وأنها أعلنت مؤخرا عن تدابير جديدة لمساعدة البلدان النامية الأخرى في بعض المجالات مثل تخفيف الديون، والقروض الميسرة، وتنمية الموارد البشرية. وأضاف أن الصين تأمل في أن يؤدي الاستعراض العالمي الشامل لبرنامج عمل بروكسل إلى إدخال تعديلات عملية تكفل تحقيق أهداف البرنامج.

٥٧- واستطرد قائلا إن الظروف الصعبة بشكل خاص للبلدان النامية غير الساحلية تستحق اهتماما من جانب المجتمع الدولي. وأوضح أن الصين – باعتبارها إحدى بلدان المرور العابر – تتفهم هذه الصعوبات، وأنها عملت بنشاط في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي والتقني لمساندة التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وأعرب عن اغتباط الصين لما لاحظته من خطوات عملية اتخذت في المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددها برنامج عمل آلماتي. وأعلن أن الصين وكازاخستان قد وقعا في وقت سابق من نفس العام اتفاقية شراكة استراتيجية تنطوي على الاستفادة الكاملة من فوائد العبور في البلدين. كما أعلن أن الصين ستواصل تقديم خدمات النقل العابر إلى جاراتها على أساس المساواة والفوائد المتبادلة. كما أعرب عن استعداد الصين لزيادة تعاونها الاقتصادي والتقني مع أقل البلدان نموا ومع البلدان النامية غير الساحلية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل المساهمة في تنميتها.

٥٨- **السيد تشيم** (كمبوديا): قال إن بلاده هبطت إلى فئة أقل البلدان نموا بسبب الدمار الذي لحق بها نتيجة الصراعات والحروب وإبادة الجنس. وأعلن أن الحكومة تعد خطة تنمية استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لتسترشد بها في جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح أن الإدارة الجيدة هي القوة الدافعة وراء استراتيجيتها لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية عن طريق إحداث تخفيض كبير في أعداد الفقراء. كما أعلن أن كمبوديا استطاعت تقليل معدلات الفقر – التي تقف الآن عند ٣٥ في المائة – بنسبة ٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٤

و٢٠٠٤. كما أن صناعة المنسوجات الوليدة واصلت ازدهارها بعد انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية، موضحا أن بلاده تتخذ خطوات لتنويع اقتصادها وبدأت تقيم صناعات صغيرة وأنشطة للتصنيع الزراعي، ولكنها تواجه حواجز تعريفية وغير تعريفية. وأضاف أن ضمان الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة يظل أولوية متقدمة، لاسيما بالنسبة للمنتجات الزراعية، حيث أن ٨٠ في المائة من سكان كمبوديا يعيشون من الإنتاج الزراعي والأنشطة المرتبطة به. وإذ أكد أهمية برنامج عمل بروكسل، لاحظ أن أقل البلدان نموا مازالت تواجه صعوبات اقتصادية، وحث البلدان المتقدمة على أن تفي بالتزاماتها بموجب البرنامج. وقال إن منظومة الأمم المتحدة تملك الهيكل المناسب لتنفيذ البرنامج بنجاح، معربا عن أمله في أن يعطي استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لهذا البرنامج في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دفعة جديدة لهذا البرنامج. واختتم حديثه قائلا إنه في حين أن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض الدعم الزراعي الضخم الذي يقدمانه يعتبران أمرا مشجعا، فإن الأمر بحاجة إلى مزيد من التعديلات الجوهرية لفتح الطريق أمام الفوائد المتبادلة لكل من يعنيه الأمر.

٥٩- **السيدة درويير** (النرويج): قالت إنه رغم أن برنامج عمل بروكسل وإعلان الألفية ينصان على أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق أقل البلدان نموا نفسها، فإن المجتمع الدولي مشارك في مسؤولية المتابعة الناجحة وتحقيق تقدم في القضاء على الفقر وضمان معيشة كريمة للفقراء في مختلف أنحاء العالم، وعلى الأخص في أقل البلدان نموا. وأضافت أنه في الوقت الذي حدث فيه تقدم مشجع في كثير من البلدان، بما في ذلك إدخال إصلاحات مهمة، فلابد من إيلاء المزيد من الاهتمام لأفريقيا ولأقل البلدان نموا تلافيا لزيادة عدد من يعيشون في ظل الفقر المدقع. وفي هذا الصدد، قالت إن المبادرات الأخيرة لتحسين تنمية التعاون مع أفريقيا واقل البلدان نموا، قد شجعتها. فأقل البلدان نموا تحتاج إلى معونة أكبر وأفضل. وفي حين أن النرويج ترحب بالالتزامات التي أعلن عنها أغلب البلدان المتقدمة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والالتزامات المحددة بمواعيد معينة للوصول إلى الهدف الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، تشعر بخيبة أمل لأن الزيادة بنسبة ١٤ في المائة في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣ تعني فعليا انخفاضا فيما يدفع لهذه البلدان، بعد استبعاد تخفيف الديون والمعونات الطارئة والمعونات الغذائية من الإحصاءات.

٦٠- وأردفت قائلة إن أقل البلدان نموا، وهي والمستفيد الرئيسي من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها النرويج، والتي فاقت باستمرار الأهداف التي تحددها الأمم المتحدة، تحتاج إلى تخفيف ديونها بصورة محددة. وهذا هو السبب في أن إطار تحمل الديون، الذي يركز على الإقراض والاقتراض بحكمة، يعتبر هاما للغاية. كما أن الأمر بحاجة إلى اقتراح لتخفيف الدين يستطيع تخفيف أعباء الديون على الفور. ولذا فإن النرويج ترحب باقتراح مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المتعددة الأطراف على البلدان الفقيرة وتعتقد أن هذا الاقتراح ينبغي أن ينفذ بالكامل. ومن بين التدابير الأخرى، التي لها أهمية مماثلة، زيادة الاستثمارات، وتحسين فرص الدخول إلى الأسواق، ومواصلة الإندماج في نظام التجارة الدولية. وأعلنت أن النرويج من جانبها، قد منحت أقل البلدان نموا فرصا للدخول إلى أسواقها منذ عام ٢٠٠٢ دون رسوم ودون حصص، وشجعت الدول المتقدمة الأخرى على أن تحذو حذوها.

٦١- ومضت تقول إن المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية تعطي إطارا لتحسين وضع أقل البلدان نموا في

التجارة المتعددة الأطراف. فالواقع أن النرويج على استعداد بأن تجعل الدوحة "جولة مجانية" لأكثر البلدان فقرا. كما أن هناك حاجة إلى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية في أقل البلدان نموا، وكذلك فرص التشغيل فيها. وأوضحت أن النرويج من أهم المساندين للإطار المتكامل للمساعدة التقنية فيما يتعلق بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية للبلدان الأفريقية، ومختلف الصناديق الاستئمانية للمساعدة التقنية في إطار مؤتمر الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة الدولية. واختتمت كلمتها قائلة إن المجتمع الدولي يملك الوسائل الكفيلة بالحد من الفقر وإيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في أقل البلدان نموا، فكل المطلوب هو إرادة لوضع الخطط موضع التنفيذ.

٦٢- **السيد باهاك** (الهند): قال إن تنفيذ برنامج عمل آلماتي يتطلب التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها من البلدان المتقدمة. ولذا فإن المجتمع الدولي والبلدان المانحة بحاجة إلى مواصلة تخصيص موارد مالية إضافية ومساعدات تقنية لبناء القدرات في مجال البنية الأساسية المادية. وقال إن بلدان العبور النامية تواجه العديد من التحديات في توفير مرافق النقل العابر إلى البلدان غير الساحلية، حتى عندما تكون بعض المناطق داخلها بعيدة عن البحار كما هو الحال في البلدان غير الساحلية. وفي هذا الصدد، أعطت الهند أقصى قدر من الأولوية لتعزيز علاقتها مع بوتان ونيبال، بما في ذلك عن طريق تعزيز التجارة والتعاون في مسائل العبور. وأوضح أنه طبقا لاتفاقية عام ١٩٩٥، فإن بوتان استفادت من تحرير صادرات وواردات البلدان الأخرى، بينما تحسنت الإجراءات المتعلقة بعبور البضائع النيبالية فوق الأراضي الهندية تحسنا ملموسا وتم تبسيطها بموجب معاهدة العبور عام ١٩٩٩.

٦٣- وفي إشارة منه إلى برنامج عمل بروكسل، حث شركاء التنمية لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية على تقديم معونات أكبر وأفضل، وتخفيف ديونها، وتحسين فرص دخولها إلى أسواق تلك البلدان في سعيها لتحقيق معدلات نمو أعلى، وتحسين تقديم الخدمات، والحد من الفقر. وقال إن إيجاد حل جذري لمشكلة الدين سيسفر في الحقيقة عن تخفيف التزامات خدمة الدين وسيزيد من الإنفاق الاجتماعي. وقد أوضحت الهند التزامها في هذا الصدد بشطب الديون التي كانت على سبعة بلدان فقيرة مثقلة بالديون، ورحبت بقرار مجموعة الثمانية الأخير النهائي بإلغاء ديون هذه البلدان. وقال إن الالتزامات بتقديم موارد إضافية ينبغي أن ينفذ دون تأخير.

٦٤- وأردف قائلا إنه يشاطر وجهة النظر القائلة بأن الموارد المحلية ينبغي أن تكون هي الأساس للتنمية المستدامة ذاتيا، ودعا إلى إعطاء الأولوية إلى بناء القدرات. ولكنه استطرد قائلا إن الجهود لتعبئة الموارد المحلية بحاجة إلى دعم واستقرار من جانب البيئة الدولية يتجليان في نظم تجارية ونقدية ومالية لا تتصف بالتمييز. وإذ أكد أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المعونة الإنمائية الرسمية في تحفيز الاستثمارات الخاصة في البلدان التي لا تتلقى تدفقات ملموسة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قال إنه يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز وضمان الملكية الوطنية لبرامج المساعدة الإنمائية، ورحب بالخطوات التي اتخذها بعض شركاء التنمية بفتح أسواقهم أمام صادرات أقل البلدان نموا. وقال إن على المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان في بناء قدراتها في مجال التصنيع والقطاعات الأخرى لتمكينها في النهاية من التحول عن الاعتماد على تصدير السلع الأساسية. وأضاف أنه كان هناك توسع كبير في التجارة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية في السنوات الأخيرة، حيث زادت صادرات أقل البلدان نموا بنسبة ٢٠ في المائة في اقل من ١٥ سنة، بينما زاد نصيب واردات البلدان النامية الأخرى من أقل البلدان

نموا بنحو ٢٥ في المائة خلال نفس الفترة. وبين أن هذه شهادة واضحة على إمكانية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٥- **السيد بنجو** (بوتان): دعا جميع أصحاب المصلحة إلى بذل أقصى جهد للوفاء بالتزاماتهم التي جاءت في نتيجة مؤتمر القمة العالمي، وبرنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل آلماتي وتوافق آراء ساو باولو. وأعرب عن خيبة أمله لعدم حدوث تقدم كاف بعد خمس سنوات من تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وقال إنه ينبغي أن يكون استعراض منتصف المدة للبرنامج في عام ٢٠٠٦ كاملا وأن يعقد على أرفع مستوى ممكن. وأنه ينبغي تعبئة موارد كافية من الميزانية العادية ومن مصادر من خارج الميزانية لضمان نجاح الاجتماعات التحضيرية واجتماعات استعراض منتصف المدة نفسها. فبدون الدعم المالي، ستجد أقل البلدان نموا أنه من الصعب عليها للغاية المشاركة في هذه الاجتماعات.

٦٦- وقال إنه يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، مركزا - من بين ما ركز عليه - على ضرورة إدماج برنامج عمل بروكسل إدماجا تاما في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية للشركاء في التنمية، وتحسين جمع وتنظيم وتحليل وتبادل المعلومات الإحصائية لبناء القدرات القطرية على رصد التقدم. وأن على استعراض منتصف المدة أن يضمن وفاء أصحاب المصلحة التام بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث أن أقل البلدان نموا لا تملك سوى قاعدة موارد محدودة. وأثنى على البلدان المتقدمة التي أوفت أو فاقت الهدف المقرر للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ورحب بالجدول الزمني الذي وضعه الكثير من هذه البلدان للوصول إلى هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ وحث البلدان التي لم تضع مثل هذا الجدول حتى الآن أن تفعل ذلك. كما حث البلدان المتقدمة على تخصيص ٠,٢ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا. وقال إن المسؤولية المبدئية عن التنمية تقع على كاهل فرادى البلدان، وقال إن بوتان تفعل كل شئ مطلوباً لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل وإعلان الألفية بفضل الدعم المالي والتقني السخي لشركائها في التنمية.

٦٧- **السيد لويزاغا** (باراغواي): قال إن بلده قامت بدور منسق مسائل التجارة والتنمية لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية منذ عام ٢٠٠٣. وأن باراغواي قامت بتنسيق اجتماعات خاصة للمجموعة في كانكون وساو باولو، ومؤخرا في أسونسيون للخروج بموقف مشترك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأعلن أن المجموعة سوف تعقد اجتماعا وزاريا موازيا أثناء المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، للتصديق على الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في اجتماع أسونسيون وللخروج باستراتيجية للدفاع عن مصالحها. فالبلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى دعم دولي أكثر قوة لكي تتغلب على الصعوبات التي تواجهها بسبب مواقعها الجغرافية وأضاف أن على المنظمات المالية والمنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم المزيد من المساعدات إلى أعضاء هذه المجموعة من البلدان، التي تتعثر جهودها للانضمام إلى الأسواق العالمية بفعل عزلتها وتكاليف النقل الباهظة وضعف بنيتها الأساسية. وأضاف أنه على منظمة التجارة العالمية أن تمنح معاملة خاصة وتفضيلية لأقل البلدان نموا غير الساحلية، التي ينبغي إعطاؤها مساعدات أكثر فاعلية لكي تنفذ اتفاقيات تيسير التجارة. وأضاف أن على المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية أن تساعد هذه البلدان غير الساحلية في إقامة شبكات نقل أفضل وأكثر كفاءة حتى تستطيع زيادة قدرتها على المنافسة والانضمام إلى نظام التجارة الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.